

# الانتخابات كما لا يجب ان تتم

د. غسان سلامة\*

■ في الخامس من الشهر المقبل يذهب الكويتيون الى صناديق الاقتراع، وحسنا يفعلون. فابناء الكويت (بانظار بناتها ايضا) تعودوا الحياة البرلمانية مرارا عديدة ثم ان ما حل بهم وببلادهم، بسبب غزوة العراق، من شأنه دفعهم الى التفكير مليا بالمستقبل وباختيار من يمثلهم حقا في عملية صياغة ذلك المستقبل.

والممارسة الانتخابية ليست حكرا على الكويتيين هذه الايام؛ فالانتخابات على الموضة: برلمانية في ايران المجاورة، برلمانية ورئاسية في موريتانيا، انتخابات واستفتاء في المغرب، محلية في مصر، برلمانية في لبنان، برلمانية (ربما) قريبا في اليمن، من دون ان ننسى انتخابات «اسرائيل». السنة سنة انتخابات، وهي بدأت في الجزائر وتوقفت هناك في ظروف تركت أثارا مرة في كل حلق وعلى كل شفة.

ومن هو مثلي يحب الانتخابات الحرة ويسعد لاجرائها، ينظر طبعا بالتفاؤل الى الخامس من اكتوبر - تشرين الاول متناسيا ما لديه من مأخذ على حرمان الكويتيات من الاشتراك فيها، وعلى ما يقال من اموال تدفع بكثرة من قبل المرشحين، وعلى تقسيم للدوائر قد لا يكون عادلا، وعلى اشتراك للاعلام قد لا يكون مناسباً. فليس من انتخابات جيدة في المطلق. المهم انها تحصل، وان الكويتيين، على ما يبدو، متحمسون لها، منخرطون فيها. وهذا بلسم للقلب، فالانتخابات التي جرت في منطقتنا من العالم في الفترة الاخيرة تركت في القلب غصة.

لنبدأ في الجزائر، حيث جرت انتخابات حرة الى حد كبير، ونزيفة من دون شك، وانخرط فيها خمسون حزبا قدموا اكثر من خمسة آلاف مرشح، تنازعوا ٣٠ مقعدا امام ١٣ مليون ناخب جزائري وسط صحافة حرة وتنافس واسع. لكن نتائج الانتخابات لم ترق للذين دعوا اليها وسمحوا باجرائها، فما كان منهم الا ان اوقفوا العملية الانتخابية قبل المرحلة الثانية منها، وتناسوا وعدهم بالحاق بالانتخابات الاشتراكية باخرى رئاسية. وذهب جل الفائزين بها الى السجون، ونزلت عربات الجيش الى الشوارع.

لم تثبط هذه النكسة في احدى كبريات الدول العربية همة جيرانها. فبعد توقف العملية الانتخابية في الجزائر بدأت في موريتانيا المجاورة باقتراع لاختيار رئيس للجمهورية. ومبدأ الاقتراع هنا كان تقدما كبيرا الى الامام لانها كانت في عهدة عسكري يحكمها منذ سنة ١٩٨٤، ترشح العسكري (معاوية ولد الطايح) للرئاسة، وترشح لمواجهة عديدون ابرزهم احمد ولد داهه الآتي من مكاتب البنك الدولي وشقيق احد الرؤساء السابقين. فاز العسكري، وبقي في منصبه الرئاسي وانما بشرعية جديدة. لكن العملية لم تكن فعلا نزيهة بالكامل مما حمل العديدين على التظاهر، والمرشحين الآخرين على رفض النتيجة. وتوترت الاحوال بدلا من ان تنفرج، واختارت المعارضة ان تقاطع الانتخابات النيابية التي تلت الرئاسة احتجاجا على ما اعتبرته تزويرا، فعندما جرت الانتخابات النيابية لم يشترك فيها الا ربع المسجلين على اللوائح وفاز العسكري الذي اصبح رئيسا بعموم مقاعد المجلس من دون معركة تذكر.

وما ان انتهى الفصل الموريتاني حتى تمت الدعوة الى انتخابات نيابية في ايران. واتجهت الانظار نحو طهران متسائلة عن مقدرة الرئيس رافسنجاني السيطرة على المؤسسة الوحيدة في الدولة الايرانية التي كانت عصية عليه، اي المجلس. وجرت الانتخابات وأشارت النتائج فورا الى فوز ساحق لانصار رافسنجاني على خصومه «المتشددين». ولكن باي ثمن تم له ذلك؟ في الواقع ان النتيجة كانت متوقعة منذ اليوم الذي استطاع فيه الرئيس الإيراني ابعاد معظم منافسيه عن امكانية الترشيح من خلال تاليف لجنة خبراء كان لها حق القرار بالسماح لهذا او ذاك بمجرد الترشيح. وقامت هذه اللجنة، من دون اي تبرير لقراراتها، باقصاء عدد من مناهضي رافسنجاني عن اللعبة الانتخابية، فاقصي خلخالي وبهزاد نبوي وزير النفط السابق والمجتهد فخر الدين حجازي وغيرهم. اذ ان اصبح فوز مجموعة رافسنجاني سهلا. فما كانت النتيجة؟ خرج التيار

“

المسألة ليست في مبدأ الانتخاب بل في احترام السلطة والمعارضة على السواء لقوانينه

“



المقصي عن المجلس الى الشارع واحتكم اليه فتعددت مناطق التوتر والاشتباكات في المدن الإيرانية، وازدادت حدة القمع ورفعت المشائق في غير مكان ورأى مرشد الثورة خامنئي ان يبتعد عن الرئيس الإيراني بدلا من الدفاع عنه. ثم أفتعلت حادثة ابوموسي، بين أمور أخرى، لتخفيف التوتر الداخلي من خلال العمليات الخارجية.

وما ان توضحت الصورة في ايران حتى اتجهت انظارنا جميعا نحو «اسرائيل» حيث جرت انتخابات نيابية حاسمة اسفرت عن عودة حزب «العمل» الى السلطة. واذا اختلف العرب في مواقفهم من اسحق رابين وسياساته، فلن تجد بينهم رجلا واحدا يترحم على سلفه شامير لما عرف عنه من عناد وشدة واحتقار ونزعة توسعية، فرحب بعضنا برابين، وتساءل آخرون عن فائدة وصوله، وسكتنا جميعا عن بعض الحقائق المزعجة، ومنها ان عرب «اسرائيل» لم يعرفوا نحو التوحد طريقا فتوزعت اصواتهم بدل ان تتجمع حول حزب واحد مما كان من شأنه ان

يعطيهم وزنا اكر داخل التركيبة الاسرائيلية. ثم اننا فضلنا ايضا ان نتناسى ان انتخابات «اسرائيل»، على الاقل في ما يخص مواطنيها اليهود، كانت اصدق تمثيلا لهم مما هي في الاجمال في بلداننا، عندما تحصل.

اقول هذا وذهني في «لبنان»، حيث بدأت العملية الانتخابية غداة توقفها في «اسرائيل» التي ما انفكت تعتدي عليه وما دفعتها لا انتخاباتها ولا انتخاباته إلى التوقف عن العدوان.

وانتخابات لبنان كما جرت هذا الصيف هي على الأرجح أسوأ انتخابات عرفها ذلك البلد في تاريخه، وأسوأ انتخابات عرفتها المنطقة هذه السنة. كيف لا، وقد صيغ لها

قانون خاص فصل في اجزائه لضمان نجاح المرضي عنهم؟ كيف لا وقد دُفعت الحكومة اليها من دون تحضير لا للوائح الانتخابية، ولا لأقلام الاقتراع ولا للجان القيد ولا للجان الجمع، وكأنها حكومة ذاهبة في نزهة لا الى اقتراع؟ كيف لا وقد جرت قبل ان تعطي بعض الميليشيات سلاحها للدولة مما منع العديد من المرشحين من زيارة القرى والداكر خوفا من سلاح منافسيهم؟ كيف لا وانت تقرا في المحاضر الرسمية للجان الانتخابية من الارتباكات والارتكابات والتجاوزات والضغط ما يكفي لاقتناعك بعدم صحة العملية؟ لذا فضلت اكثرية ساحقة من اللبنانيين (في الواقع اكثر من ثلاثة ارباع المسجلين على اللوائح الانتخابية) مقاطعتها. فحدث شرخ كبير في التركيبة كلها واصبح اتفاق الطائف الذي اعاد تاسيس تلك التركيبة على كف عفريت.

قلنا «معليش»، ونظرنا صوب المغرب، علّه يشفي غليلنا الانتخابي فإذا بحكومتها تدعو الى استفتاء دستوري اولا، ثم الى انتخابات نيابية اسبوعا بعد انتخابات الكويت لكن الاستفتاء الدستوري لم يقدم للمغاربة على ما يبدو ما يكفي من الاصلاحات المؤسسية لاقتناعهم بانهم دخلوا في مرحلة من الشرعية الدستورية الحقيقية.

فراحت معظم احزاب المعارضة ومختلف النقابات ان تقاطع ذلك الاستفتاء، ودعت الى المقاطعة. لكن الاستفتاء جرى فعلا وجاء وزير الداخلية المغربي يقنعا بأنه على الرغم من هذه الدعوات المعلنه، فان ٩٧,٤ في المئة من المغاربة اشتركوا فعلا في الاستفتاء (ماذا عن المرضي، عن المقعدين، عن المسافرين ان لم نتكلم عن المقاطعين: الا يشكل هؤلاء اكثر من ٢,٦ في المئة من الناس؟) وجاء الوزير نفسه ليحاول اقناعنا بأنه من اصل اكثر من ١١ مليونا شاركوا في الاستفتاء، هناك فقط، (نعم فقط) ٤٨٤٤ مواطننا اجابوا بـ «لا». قد يقتنع القاريء بهذه الارقام لكن المعارضة المغربية لم تقتنع بها على ما يبدو. لذلك فهي تستعد، بعد تهيب للموقف، الى مقاطعة الانتخابات النيابية المقبلة.

لذلك، نتطلع جميعا الى انتخابات الكويت لتعوض بعض الشيء عن المرارة التي احدثتها الانتخابات الاخرى في نفوسنا. وعسى ان يتفق اليمينيون جميعا فيجروا انتخابات حرة ونزيهة في شهر نوفمبر - تشرين الثاني المقبل، كما يدعو الى ذلك الاتفاق على التوحيد الذي وقعه

ممثلو الشطرين السابقين منذ سنتين وبضعة اشهر. وعسى ايضا ان تعود حكومة المغرب ومعارضته عن اختلافهما فيحصل فيه انتخاب حقيقي. وفي باب الآمال ان لم يكن الاوهام، فربما ان تجري في مصر في الاسابيع المقبلة انتخابات محلية تعوض بعض الشيء عن الانتخابات النيابية التي اجرتها الحكومة في عز ازمة الخليج وفق قانون اعوج دفع معظم الاحزاب المعارضة آنذاك الى مقاطعتها.

قد تستنتج يا قارئ من هذه الجولة ما موجه الآتي: لعن الله الانتخابات ودعاتها، ولكنه في يقيني، الاستخلاص الخاطيء بالمطلق. فالمسألة ليست في مبدأ الانتخاب، وانما في احترام السلطة والمعارضة على السواء لقوانينه. اما ان تجرى الانتخابات لهدف ضمني واحد هو اشارة القرف منها، فهذا امر عادي في بلداننا، ولكنه ليس مقبولا لأنه عادي.

اما انا فلا تزيدني هذه الجولة الكئيبة من طهران الى نواكشوط الا ترحيبا بدخول مبدأ الانتخاب الى ثقافتنا السياسية، والا تمسكا متزايدا به. فالممارسة الخاطئة، المحبطة، المتسرعة لاي مبدأ لا تمس بجوهره. ومجتمعاتنا العربية عطشى لقيام انظمة تمثيل مقنعة لها، وللخارج الذي مازال ينظر صوبنا بقدر لا باس به من الازدراء، فان لم يتم لها ذلك خلال هذه السنة المفعمة بالمواعيد الانتخابية، فقد يكون ذلك من حظها غدا او بعد غد. ■ ■

## نتطلع جميعا الى انتخابات الكويت لتعوض بعض الشيء عن مرارة أحدثتها الانتخابات الاخرى في نفوسنا